جامعة عباس لغرور - خنشلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تحليل النزاعات الدولية

Analysis of international conflicts

- محاضرات خاصة بطلبة السنة الثالثة علاقات دولية -

إعداد :
د/ حفظاوي سعيد

السنة الجامعية: 2026/2025

محاضرات في مادة تحليل النزاعات الدولية

المحاضرة الأولى: (المحور الأول: مفهوم النزاعات الدولية)

أولا- تعريف النزاعات الدولية

1/ التعريف اللغوي:

- لقد ورد في مختار الصحاح أن النزاع يعني الخصومة، ونازعه منازعة أي جاذبه في الخصومة، وبينهما نَزاعة بالفتح أي خصومة في حق.[1]
- و قدم ابن منظور تمييزا بين النزاع والصراع في معجمه "بسان العرب"، إذ يرى أن التنازع هو التخاصم ونزاع القوم هو خصامهم، أما الصراع والمصارعة فيدلان على المجابهة الحادة حيث على واحد أن يصرع الآخر.[2]
- وورد في معجم المعاني الجامع أن النزاع: مصدره نَزَعَ. جمعه نزاعات. حَصَلَ بَيْنَهُمَا نِزَاعٌ : خِصَامٌ، خُصُومَةٌ. أَمْرٌ لاَ نِزَاعَ فِيهِ : لاَ خِلاَفَ، لاَ جِدَالَ فِيهِ . نِزَاعٌ مُسَلَّحٌ : عِرَاكٌ، قِتَالٌ .حالة المريض المشرف على الموت.[3]
- كما تعرف دائرة المعارف الأمريكية النزاع بأنه عادة ما يشير إلى حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسى الذي يتولد من التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثر من رغبات الفرد أو حاجاته.[4]
- إن ترجمة كلمة نزاع في اللغة الانجليزية: Conflict ، وفي اللغة الفرنسية: Conflit ، واللتان تعودان في الأصل إلى الكلمة اللاتينية Conflictus، وهي تعني صراع، نزاع، تصادم، تضارب، شقاق، قتال.[5]

2/ التعريف الاصطلاحي:

- يعرف ناصف يوسف حتي النزاع بأنه "تعارض أو تصادم بين اتجاهات مختلفة، أو عدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر، مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره".[6]
- وهناك من يعرفه بأنه "الخلاف الذي ينشأ بين دولتين حول موضوع قانوني أو حادث معين، أو بسبب تعارض في مصالحهما السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية" .[7]
- يرى ديفيز بأن النزاع "عبارة عن مجموعة من الإدراكات لجملة من الأهداف غير المتوافقة".[8]

- يرى ريمون آرون أن الصراع هو "نتيجة تنازع بين شخصين أو جماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو السعي لتحقيق أهداف غير متجانسة".[9]
- أما محكمة العدل الدولية الدائمة فعرفت النزاع الدولي في قرارها الصادر بتاريخ 3 آب 1924في قضية مافروميتس بأنه "خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما " [10].
- وبعبارة أخرى فإن النزاع يعني عدم توافق قصير الأجل وقابل للحل إذا استخدمت أدواته بشكل صحيح، وعليه فإن النزاع قد يختلف عن الصراع، حيث أن الأخير عبارة عن مشاكل طويلة الأمد وعميقة الجذور، تحتوي على قضايا تبدو للوهلة الأولى أنها غير قابلة للتفاوض وعصية بوجه كل الحلول والمقترحات لحلها.[11]

ثانيا- طبيعة النزاع الدولي:

تنفرد ظاهرة النزاع الدولي عن غيرها من ظواهر العلاقات الدولية بأنها ظاهرة متناهية التعقيد، ويرجع ذلك إلى تعدد أبعادها وتداخل مسبباتها ومصادرها، وتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، وتفاوت المستويات التي تحدث عندها وذلك من حيث المدى أو من حيث الكثافة والعنف.

إن النزاع في صميمه هو تنازع الإرادات الوطنية، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها...، مما يؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق، ولكن بالرغم من كل ذلك يظل النزاع بكل توتراته وضغوطه دون نقطة الحرب المسلحة.

كذلك فإن النزاع أو الصراع يمكن أن تتنوع مظاهره وأشكاله، فهو قد يأخذ شكلا سياسيا أو اقتصاديا أو مذهبيا أو دعائيا أو حتى حضاريا. كما أن أدوات النزاع مختلفة ومن نماذجها على سبيل المثال: الضغط والحصار والاحتواء والتهديد والعقاب والتحالف والتحريض والتخريب والتآمر..الخ، على خلاف الحرب التي لا يمكن أن تتم إلا على صورة واحدة وبأسلوب واحد، فهي التصادم الفعلي بوسيلة العنف المسلح حسما لتناقضات جذرية لم يعد يجدي معها الأساليب الأكثر لينا أو الأقل تطرفا. ومن هنا فإن الحرب المسلحة تمثل نقطة النهاية في تطور بعض الصراعات الدولية.

مما سبق يمكن القول بأن النزاع الدولي أشمل في نطاقه وأعقد بكثير في مفهومه من مفهوم ونطاق الحرب، لأن الحرب متى وقعت فإنها لا تترك أمام أطرافها إلا الخيار بين الاستمرار أو الاستسلام، بين المقاومة أو الإذعان، بين النصر أو الهزيمة، وذلك بعكس ما يحدث في ظروف النزاع الدولي، ذلك أنه في خلال كافة المراحل التي تسبق وقوع الحرب يكون ثمة مجال أوسع لإدارة النزاع والتكيف مع ضغوطه في

اتجاه أو آخر مع الاحتفاظ بالمقدرة النسبية على الاختيار بين البدائل العديدة المتاحة أمام كل طرف من أطراف النزاع الدولي[12].

ثالثاً : مراحل النزاع الدولي

يمر النزاع أو الصراع الدولي بعدة مراحل أو مستويات تتفاوت من حيث خطورتها، وهي: التوتر، الأزمة، النزاع، والحرب.

1/ التوتر Tension: يعود التوتر إلى مجموعة من المواقف والميول نتيجة الشك وعدم الثقة. والتوتر بحسب ما ذهب إليه مارسيل ميرل هو مواقف صراعية لا تؤدي مرحلياً على الأقل إلى اللجوء إلى القوات المسلحة، إنما يعود إلى ميل الأطراف لاستخدام أو إظهار سلوك الصراع.

فالتوتر ليس كالنزاع، لأن هذا الأخير يشير إلى تعارض فعلي وصريح وجهود متبادلة بين الأطراف للتأثير على بعضهم البعض، في حين لا يعدو التوتر أن يكون حالة عداء وتخوف وشكوك وتصور بتباين المصالح، وعلى هذا يعد التوتر مرحلة سابقة على النزاع، وكثيرا ما ترتبط أسبابه ارتباطا وثيقا بأسباب النزاع[13].

2/ الأزمة Crisis : وهي تحول فجائي عن السلوك المعتاد، بمعنى تداعي سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوب موقف مفاجئ ينطوي علي تهديد مباشر للقيم أو المصالح الجوهرية للدولة، مما يستلزم ضرورة اتخاذ قرارات سريعة وفي وقت ضيق حتى لا تتطور الأزمة إلى نزاع أو حرب.

يقترب مفهوم الأزمة من النزاع الذي يجسد تصارع إرادتين وتضاد مصالحهما، إلا أنهما يختلفان في مستوى تأثيرهما، كما أنه بالنسبة للنزاع يمكن تحديد أبعاده واتجاهاته وأطرافه وأهدافه، والتي يستحيل تحديدها في حالة الأزمة.[14]

كما أن الأزمات غالبا ما تسبق الحروب، ولكن لا تؤدي كلها إلى الحروب، إذ تسوى سلميا أو تجمد أو تهدأ .

3/النزاع Conflict : وقد سبق التفصيل في تعريفه.

4/ الحرب War : أما الحرب فإنها تختلف عن النزاع بكونها لا تتم إلا في صورة واحدة وبأسلوب واحد وهو الصدام المسلح بين الأطراف المتصارعة، في حين أن النزاع أو الصراع قد تتنوع مظاهره وأشكاله فقد يكون سياسيا أو اقتصاديا أو إيديولوجيا أو حضاريا.

إن الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى واستعمال العنف لتحقيق أهداف معينة، فقد ارتبط مفهوم الحرب باستعمال العنف، ولهذا جاءت في أغلب التعريفات مرتبطة بالعنف حيث عرفها ريمون آرون أنها "الأساليب العنيفة للتنافس بين الوحدات السياسية" . كما عرفها هادلي بول بأنها "عنف منظم تقوم به وحدات سياسية ضد بعضها البعض" ، والذي يعتبر أن العنف ليس هو الحرب ما لم ينفذ باسم

وحدة سياسية، لأن أهم ما يميز القتل في الحرب هو الطابع الرسمي، ويضيف أن العنف المنفذ باسم وحدة سياسية ليس حربا ما لم يكن موجها ضد وحدة سياسية أخرى.[15]

وعموما تمثل الحرب، التوتر والأزمة مراحل متقدمة أو متأخرة للنزاع، تتفاوت من حيث درجة خطورتها وتهديدها للسلم والأمن الدوليين. فالنزاع يبدأ أول الأمر بالتوتر، ثم ينتقل إلى مرحلة الأزمة الطويلة أو قصيرة المدى، والتي قد تقود إلى حرب محدودة ثم شاملة.[16]

المحاضرة الثانية: (المحور الثاني: تصنيف النزاعات الدولية)

هناك أنواع عّدة للنزاعات الدولية يمكن التفصيل فيها حسب مختلف معايير التصنيف المتعمدة، أهمها:

1/ معيار عدد أطراف النزاع:

حسب الأطراف المشتركة في النزاع، نجد **نزاعات ثنائية** وأخرى **متعددة** أو **جماعية**، والملاحظ أنه قلما جد نزاع ثنائي صرف، إذ لا يمكن إهمال الأطراف غير المباشرة والمسؤولة عن الدعم والتأييد لأحد أو كلا الطرفين، وبالتالي يدور النزاع بين معسكرين، وقد يتكون أحد أو كلا المعسكرين من أطراف عدة، فنكون أمام نزاع متعدد الأطراف أو جماعي ، وتظهر التحالفات بشكل واضح في هذا النوع من النزاعات.[17]

2/ معيار مستوى النزاع:

حسب مستوى النزاع يقسم إلى نزاعات محلية وإقليمية وعالمية، أو نزاعات دولية وأخرى غير دولية، حيث أ ن:

أ-النزاع الدولي :هو النزاع الذي ينشب بين الدول، وقد أضيف إليها النزاعات التي تكون حركات التحرير طرفا فيها، وفقا لنص الفقرة الرابعة من المادة الأولى من البروتوكول الأول لعام 1977الملحق باتفاقيات جنيف الأربع لعام1949.

ب-النزاع غير الدولي :هو النزاع القائم في دولة واحدة بين الحكومة المركزية ومجموعة أو مجموعات متمردة، ويخضع هذا النزاع إلى القانون الداخلي ولا تنطبق عليه أحكام القانون الدولي، ما لم يهدد الأمن والسلم الدوليين.[18]

3/ معيار مضمون النزاع:

تنقسم النزاعات حسب هذا المعيار إلى نزاعات قومية واقتصادية ودينية ولغوية وإثنية وإيديولوجية وسياسية وقانونية وجغرافية.....، وقد تكون مباشرة أو غير مباشرة أي بالنيابة أو بالوكالة، وقد تتطابق كلها فيصبح النزاع شاملا، ويتحول إلى صراع.[19]

4/ معيار حجم النزاع:

تقسم النزاعات حسب هذا المعيار إلى نزاعات كبيرة ونزاعات صغيرة حيث:

أ-نزاع دولي كبير :هو عبارة عن نزاع مفتوح يضم أطراف رئيسية عديدة، يتسم بشدة مرتفعة، ولا يمكن احتواؤه إلا في إطار حل شامل.

ب-نزاع دولي صغير :وهو غالبا ما يمثل النزاعات الحدودية التي يمكن التوصل إلى حلها بالطرق الدبلوماسية والسلمية، أو بوساطة إقليمية أو تدخل دولة كبرى عن طريق ممارسة أسلوب الضغط[20].

5/ معيار الفقه القانوني:

إذا ما توافرت في النزاع صفة الدولية، فهو إما أن يكون نزاعا قانونيا، وإما نزاعا سياسيا، كما قسمها الفقه، ونتيجة لذلك أيضا فقد تم تقسيم وسائل حلها إلى وسائل قانونية ووسائل سياسية، ومن هنا ظهر التمييز:

أ/ النزاع القانوني: أوردت اتفاقيات لاهاي 1899-1907 أنواعا من المنازعات واعتبرتها منازعات قانونية، وهي المنازعات التي تتعلق بالمسائل التالية:

1- تفسير المعاهدات الدولية.

2- أية مسألة من مسائل القانون الدولي.

3- تحقيق واقعة من الواقع إذا ثبتت أنها كانت خرقا لالتزام دولي.

4- نوع وقدر التعويض المترتب على خرق التزام دولي .[21]

ب/ النزاع السياسي: وهي تلك التي تستند إلى اعتبارات غير قانونية، مثال ذلك أن يثور نزاع بين دولتين لأن إحداهما رفضت اتباع أسس السياسة الخارجية للدولة الأخرى، فالنزاع السياسي يقوم على مسائل تتعلق بمصالح الدولة العليا، ولا يمكن تسويته بمقتضى قواعد القانون الدولي، لاعتماده على أسس وأسباب سياسية خارج قواعد القانون الدولي العام.[22]

وتجدر الإشارة أنه وفقا للمذهب الشخصي يمكن لأطراف النزاع إضفاء الصفة القانونية أو السياسية على النزاع، حيث يشترط الاتفاق على ذلك حتى تتحقق الجدوى منه، لأن الإدعاء من جانب واحد لا يحقق للنزاع تلك الصفة المرادة.[23]

أما أنصار المذهب الموضوعي فيعتبرون النزاعات القانونية هي تلك التي تصلح للفصل فيها بتطبيق قواعد القانون الدولي. أما النزاعات السياسية فهي تلك التي تسوى وفقا لقواعد القانون الدولي .[24]

كما يرى البعض أن تقسيم النزاعات الدولية إلى نوعين فقط "قانونية وسياسية" فيه إجحاف، لذلك يفضل البعض استخدام صيغة "نزاعات قانونية وغير قانونية".[25]

6-معيار القانون الدولي الإنساني:

يميز القانون الدولي الإنساني بين ثلاث أنواع من النزاعات الدولية،كما يلي:

أ-النزاع المسلح الدولي : وهو الذي تشتبك فيه دولتان أو أكثر بالأسلحة، وتلك التي تكافح فيها الشعوب ضد الإحتلال الاجنبي أو ضد جرائم التمييز العنصري. وتخضع هذه النزاعات لاتفاقيات جنيف الأربعة

لعام 1949حول حماية الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة في الميدان، وحول تحسين حال الجرحى والمرضى والغرقى بالقوات المسلحة في البحار، والاتفاقية المرتبطة بمعاملة أسرى الحرب، واتفاقية حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب. هذا ناهيك عن البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية.[26]

ب-النزاعات المسلحة غير الدولية (الداخلية) : لم تكن قواعد القانون الدولي الإنساني تهتم بمسألة هذا النوع من النزاعات المسلحة إلا في حالة واحدة وهي عندما كانت حكومات الدول التي يظهر النزاع على أراضيها تعترف بالمتمردين أو الثوار كمحاربين، فكانوا يتمتعون بموجب هذا الاعتراف ببعض الحقوق في مواجهة حكومتهم.[27] والتي تشمل المعاملة الإنسانية لجميع الأشخاص المعتقلين عند العدو وعدم التمييز ضدهم أو تعريضهم للأذى وتحرم على وجه التحديد القتل, والتشويه، والتعذيب، والمعاملة القاسية، واللاّإنسانية، والمهينة، واحتجاز الرهائن، والمحاكمة غير العادلة. وتقضي بتجميع الجرحى والمرضى والناجين من السفن الغارقة وتوفير العناية لهم. وتمنح اللجنة الدولية للصليب الأحمر الحق في توفير خدماتها لأطراف النزاع.

ج-النزاع المسلح الداخلي ذو الطابع الدولي: قد لا يكون من الممكن تصنيف النزاع المسلح الواقع في حالة معينة وفقاً للتقسيم المزدوج (دولي/داخلي) في القانون الدولي الإنساني، فقد يكون ما" بين بين " أي اجتمعت فيه عناصر من النزاع الدولي وعناصر من النزاع الداخلي، فأمام هذه الحالة نكون أمام نزاع تختلط فيه العناصر الدولية والداخلية، فإنه من الصعب جداً تحديد أي قانون هو الواجب التطبيق على النزاع أو على جزئيات النزاع، بالإضافة إلى ذلك فإن التصنيف الجامد بين" دولي وغير دولي "في القانون الدولي الإنساني يمكن أن يكون عرضة لمناورات كبيرة من قبل الدول أطراف النزاع ودائماً على حساب الجانب الإنساني منه.

لقد أوردت محكمة يوغسلافيا السابقة في معرض استئناف قضية تاديتش لعام 1995 تعريفاً للنزاع المسلح وأضافت إلى التقسيم المزدوج السابق نوعاً جديداً من النزاعات المسلحة:

"مما لا يقبل الجدل أن النزاع المسلح يعتبر دولياً إذا نشب بين دولتين أو أكثر وبالإضافة إلى ذلك، إذا نشب نزاع مسلح داخلي في إقليم دولة ما، يمكن أن يصبح دولياً أو يتخذ، تبعاً للظروف، طابعاً دولياً بجانب كونه نزاعامسلحا داخلياً إذا تدخلت دولة أخرى في هذا النزاع من خلال إرسال قواتها، أو على خلاف ذلك إذا كان بعض المشتركين في هذا النزاع المسلح الداخلي يقاتلون لمصلحة تلك الدولة الأخرى" .[28]

7- معيار طبيعة أطراف النزاع: ويتم على أساسه تقسيم النزاعات إلى كلاسيكية وحديثة:[29]

أ-النزاعات الكلاسيكية: أطرافها هي الدول فقط، ويمكن أن تكون قوى تهدف إلى إنشاء دول مثل حركات التحرر. وتهدف هذه النزاعات عادة إلى الاستحواذ على منطقة جغرافية معينة، كما تميل إلى استعمال العنف المسلح. سواء عن طريق جيوشها النظامية أو حرب العصابات أو الإرهاب.

ب-النزاعات الحديثة: تتعدد أطرافها لتشمل المنظمات بمختلف أنواعها، كالشركات متعددة الجنسيات، الأهداف والمصالح في مثل هذه النزاعات معقدة وغير واضحة، أما وسائلها فهي لا تقتصر على العنف المسلح فقط بل تتعداها لتستخدم وسائل أخرى كالمساعدات الإقتصادية والدعاية ووسائل الإعلام.

8-أنواع النزاع من حيث درجة ظهوره:

ويقصد بذلك التمييز بين أنواع النزاع على أساس وجود مظاهر سلوكية علنية من قبل أطراف النزاع ترتبط به، ومن ثم تعد دالة على وجوده، حيث يمكن التميز بين النزاعات السافرة، والكامنة، والمقموعة أو المقهورة، وتتحدد أهم سمات كل منها على النحو التالي:

أ- النزاع الظاهر أو السافر[30]:Manifest Conflict

ويقصد به ذلك النوع من النزاعات التى أنتجت، أو ارتبط بها مظاهر سلوكية من قبل أطرافها، مثل أعمال العنف ، أو التهديدات باستخدام القوة، أو إعلان مطالب محددة بصدد الصراع القائم. ومن هنا فإن مثل هذه المظاهر تعكس مرحلة متطورة ومتقدمة من مراحل الصراع، ومن ثم تستخدم هذه المظاهر المرتبطة بالصراع كأساس لوصفه بأنه صراع ظاهر أو سافر تمييزا له عن النوعين التاليين: الكامن، والمقموع.

ب- النزاع الكامن أو المستتر:Latent Conflict

وهذا النوع من النزاعات وإن اشترك مع سابقه في وجود أساس أو قاعدة موضوعية للصراع بين طرفيه (أو أطرافه) ، فإن السمة المميزة له إنما تتمثل فى عدم تبلور أى مظاهر سلوكية ملموسة أو محسوسة يمكن الإشارة إليها كدلالة على وجود النزاع. وفى عبارة أخرى، إن هذا النوع إنما يعبر عن صراعات ذات مستوى أقل نضجاً وتطوراً عن النوع السابق.

ج- النزاعات المكبوتة أو المقهورة:Suppressed Conflict

هذا النوع من الصراعات يشترك مع سابقيه فى تبلور أساس موضوعى للخلاف والتنافس بين طرفيه أو أطرافه، كما يتشابه مع الصراع الكامن فى عدم تبلور مظاهر سلوكية دالة عليه، لكن سمته الأساسية تتمثل فى وجود اختلال واضح فى علاقات القوة بين طرفيه (أو أطرافه) لصالح طرف على حساب الطرف الآخر، كما أن الطرف الأقوى لا يضطر إلى استخدام قوته ليحقق أهدافه في الصراع، حيث قيامه بالتهديد باستخدامها يصبح كافيا لإحداث الاستجابة المطلوبة أو المرغوبة من الطرف الثانى[31].

يمكن اسقاط هذا النوع على مستوى النزاع الدولى فيما يعرف بتأثير ،الردع، والذى يتمثل في إحجام أو امتناع أحد أطراف الصراع عن اللجوء إلى استخدام القوة لتحقيق مصالحه، وذلك لأسباب متعلقة بقوة الخصم أو الطرف الآخر، اقتناعا بأن استخدام القوة المسلحة لن يكون في صالحه.

المحاضرة الثالثة: (المحور الثالث: نظريات تحليل النزاعات الدولية)

يشمل هذا المحور النظريات الخاصة بتفسير النزاعات الدولية ، وكذا نظريات إدارة النزاعات الدولية ، ومداخل أو أساليب حل النزاعات الدولية.

1-نظريات تفسير النزاعات الدولية:

قبل التفصيل في مختلف نظريات تفسير النزاعات الدولية لابد من الإشارة إلى مستويات التحليل الثلاث التي تعتمد في تحليل النزاعات الدولية، وهي:

الإنسان كوحدة لتحليل النزعات الدولية :لأن الدولة شخص معنوي فإنها تتحرك بفعل رغبة وإرادة الإنسان الذي يتخذ القرارات باسمها،فالظاهرة الدولية ما هي إلا تعبير عن رغبة الإنسان، هذا ما يؤكده **أرنولد وولفرز** بأن الاستفزاز إنما يقع للإنسان وليس للدولة ، فأهمية صدام حسين في الحروب التي وقعت في الخليج أو ما قام به هتلر أونابليون من حروب كان لها تأثير في النزاعات و لهذا يجب فهم قراراتهم من خلال فهم دوافعهم والظروف المحيطة بهم1.

الدولة كوحدة لتحليل النزاعات الدولية: بمعنى أن الدولة تحركها مصالحها القومية في إطار المنظومة الدولية القائمة ، فحسب أنصار هذا المستوى فإن الإنسان بدون دولته لا دور له و لا يملك سلطة التصرف و بتالي لا يمكن أن يؤثر في مسار العلاقات الدولية، ويقدمون العديد من الأمثلة على أن الديكتاتوريات و الدول هي التي كانت السبب في النزاعات و الحروب.

النظام الدولي كوحدة لتحليل النزاعات الدولية: يرى أنصار هذا المستوى بأن النظام السياسي الدولي قائم على أساس مبدأ السيادة القومية التي تعتبر المصدر الرئيسي لأشكال الفوضى ،وهنالك من يركز على شكل النظام بينما يركز البعض الأخر على التفاعل داخل هذا النظام و هنا نجد أن شكل النظام الدولي يساهم في معرفة سلوك الدول و مدى ميلها إلى الحرب مثل نظام ثنائي القطبية أو أحادي القطبية أو متعدد الأقطاب فمثلا نظام ثنائي القطبية تميز بالصراع بين المعسكرين في حين أن النظام الدولي الجديد تميز بصراعات من نوع جديد أي أن طبيعة النظام تمكن من معرفة السلوك التنازعي للدول[32].

أ-النظريات الجزئية: وهي تشمل النظريات التي فسرت النزاعات الدولية انطلاقا من مستوى الفرد،وإن النقطة المركزية في التحليل الجزئي لدراسة النزاعات هي العدوان المتمثل في دافع سلوكي يوجه نحو إيقاع الأذى أو الضرر بفرد أو أي شيء آخر[33]،ومن بين أهم مسلمات هذا الاتجاه هو الاعتقاد بأن الأسباب الأساسية للحرب تكمن في الطبيعة البشرية والسلوك الإنساني، وأهم هذه النظريات: 34

1/ نظرية فطرة العدوان:

اعتبرت هذه النظرية أن العدوان هو نزوع فطري غريزي متجذر في الطبيعة البشرية، وقد أبرز هذا الاتجاه عالم النفس الشهير سيجموند فرويد عندما قدم تفسيره للدوافع المحركة لعملية النزاع والتصارع على المستوى الدولي في إطار ما أسماه بنزعة الإنسان إلى التدمير. وهي النزعة التي تجد أساسها في غريزة

حب التسلط والسيطرة وفي الدافع نحو الانتقام والتوسع والمخاطرة، وتوفر الصراعات والحروب في رأيه الفرصة المثلى لإرضاء مثل هذه الدوافع والنزعات الكامنة في أعماق الطبيعة الانسانية.[35]

نقد النظرية: إن الصراعات ناتجة عن مشاعر الحقد والكراهية التي تؤججها الوسائل الدعائية المتطرفة. رفض المصطلح "الغرائز العدوانية" واستعمال مصطلح أكثر موضوعية ونسبية هو "العادات العدوانية".[36]

2/ نظرية الإحباط - العدوان:

تعتبر نظرية الاحباط واحدة من النظريات التي تبناها المعارضون لفكرة السلوك العدواني الفطري لدى البشر السابق ذكرها.[37]

إن الافتراض الأساسي لنظرية الإحباط-العدوان هو أن كل عدوان- سواء بين الأفراد أو الدول – Interpersonal or international تعود أسبابه إلى الإحباط الناتج عن عدم تحقيق هدف معين.

ويعرف جون دولارد *John Dollard* الإحباط على أنه "اضطراب في السلوك نتيجة عدم تحقيق استجابة من هدف يسعى إليه الفرد 4."كما يعرف الإحباط على أنه"حالة انفعالية تظهر حينما تعوق عقبة ما سبيل إشباع رغبة أو حاجة أو توقّع[38]"

ينسب دعاة هذه النظرية الدافع إلى الصراع إلى ما يسمونه بعامل الإحباط الذي يصل إلى ذروة تأثيره في ظروف الأزمة، وبالأخص عندما تصاب الخطط القومية للدولة بالإخفاق، ويؤيد العالم النفسي فلوجل Flugel هذه الفرضية بقوله أن الدول التي تحقق الحاجات الأساسية لشعوبها بصورة معقولة تكون أقل استعدادا من الناحية السيكولوجية للصراع والحرب من تلك الدول التي يسيطر على شعوبها الشعور بعدم الرضا أو الضيق أو الإحباط .

نقد النظرية: إن معظم الدول العدوانية في التاريخ لم تكن دولا فقيرة،بل بالعكس كانت أكثرها ثراء ورفاهية.[39]

3/ نظرية التعلم الاجتماعي

تختلف المضامين العملية لنظرية التعلم الاجتماعي اختلافا كبيرا عن المضامين التي افترضتها نظريات التحليل النفسي، فالعنف طبقا لهذه النظرية هو سلوك متعلَّم كغيره من أنواع السلوك الأخرى. وتمثل البيئة الاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الفرد مصدرا مهما لنمذجة العنف. فالفرد يتعلم الاستجابات العنيفة من مشاهدة غيره يمارسها ويحصل على إثابة لدى قيامه بها (**التعلم بالمشاهدة**) ، كما يتعلم الفرد الممارسات العدوانية عندما يؤديها و يحصل على إثابات مجزية (**التعلم بالتعزيز**)

و تبعا لأصحاب هذا الاتجاه و على رأسهم باندورا فإن الإنسان ينخرط في السلوك العدواني تجاه الآخرين لعدة أسباب هي:

-أنه اكتسب العدوانية من خلال خبراته السابقة.

-أنه استقبل أو توقع أشكالا عديدة من الإثابة للقيام بهذا السلوك.

-أنه تم تحريضه بشكل مباشر للقيام بالسلوك العدواني نتيجة للعديد من الأسباب الاجتماعية أو البيئية الخاصة1.

فالتنشئة الاجتماعية في بيئة تتسم بالعنف تؤثر أيما تأثير على نمو الأفراد وهي المبشّر بالعدوانية والسلوك المعادي للمجتمع[40]. ومن ثم فالنزاع أوالحرب هي نتيجة للتكيف والتنشئة الاجتماعية Socialisation.

نقد النظرية: من الصعب وجود نظرية نفسية مستقلة للحرب وإنما يمكن وجود نظرية عامة يساهم في بعض جوانبها علم النفس.

4/ نظرية الاحتياجات الأساسية:

الإحتياجات الأساسية هي الأساسيات المتعددة لمعيشة الأفراد ويتطلبها بقاء الإنسان للعيش، من مأكل وملبس وأمن وهوية وتحقيق الذات، وهذه الإحتياجات قد تختلف من مجتمع لآخر، وهي تشمل الأشياء المادية وغير المادية، ويرى جون بورتون John Burton أن هذه الاحتياجات عالمية ويجب أن تلبّى بداية من الاحتياجات الأمنية والإعتراف والتوزيع العادل للموارد، ويجب أن تتاح الفرصة لكل فرد حتى يحققها، لأن الطبيعة البشرية تفرض ذلك.

ويضع أبراهام ماسلو Abraham Maslow ترتيبا هرميا للحاجيات الأساسية، تبدأ من الغذاء والماء والمأوى ثم تأتي الحاجة إلى الأمن ثم الإنتماء والحب والثقة بالنفس ثم الإعتراف الشخصي، ويؤكد على أن هذه الحاجات لا يمكن أن نستغني عن أي منها بل إنها كلها مهمة.

إن للأفراد والجماعات بعض المطالب (الحاجات) إن لم يستطيعوا أن يحققوها أو يحصلوا عليها على المستوى الجماعي أو الفردي أو حتى المجتمعي، فإن ذلك سوف يؤدي بهم إلى سلك طريق العنف والتمرد، ومنه تحدث النزاعات.

من هنا تقوم هذه النظرية على افتراض أن جميع البشر لديهم احتياجات أساسية يسعون لاشباعها، وأن النزاعات تحدث وتتفاقم عندما يجد الإنسان أن احتياجاته الأساسية لا يمكن إشباعها أو أن هناك آخرين يعوقون إشباعها.

وقدم جون بورتون مفهوما للإحتياجات الإنسانية الأساسية، حاول من خلالها التوصل إلى تحليل النزاعات وطرق حلّها، ويرى أن أبرز الاحتياجات لفهم النزاعات المدمرة هي الهوية والاعتراف والأمن، ويميل إلى أن النظم القائمة تسعى لتلبية مطلب الحاجة إلى الهوية بوصفها المصدر الرئيسي للنزاعات القومية والإثنية،

ويؤكد بأن هذا المطلب يوفر أساسا موضوعيا يتجاوز المحلية السياسية والثقافية لفهم مصادر النزاعات وتصميم عمليات حل النزاعات داخل الدولة الواحدة.[41]

5/ نظرية صناعة القرار : تركز هذه النظرية على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية ومن ثم تقديم تفسير علمي لظاهرة النزاعات الدولية، حيث تقتضي دراسة النزاع الدولي التركيز بصفة أساسية على صنع القرار في السياسة الخارجية، والتي تقوم على أساس حساب دقيق لأبعاد الموقف قبل وبعد اتخاذ القرار، أي حسابات الربح والخسارة، بالتالي النزاع الدولي حسب هذه النظرية هو عبارة عن حركة قرارية.

وترفض نظرية صناعة القرار فكرة أن الدولة كيان واحد وإرادة منفردة، حيث ترى بأن قرار الدولة هو قرار الرسميين فيها لأن صناع القرار هم مجموعة أفراد يملكون سلطة الفعل في مختلف الشؤون وأ ن أفعال الدولة هي أفعال وحركة أولئك الذين يتحركون باسمها.

إذن تصبح الفواعل الدولية هي الأفراد صناع القرار في دولهم، وتصبح ظاهرة النزاع الدولي وليدة إرادة الشخصيات الصانعة والمؤثرة في السياسة الخارجية للدول، بالتالي تدرس هذه النظرية النزاعات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة، وإنّما على أساس دراسة الدولة من خلال صناع قراراتها، إذ يتم تحديد الدولة بصناع قراراتها الرسميين، فهم يعملون باسم الدولة، ومن ثم فإن الدولة تعني صناع قراراتها، فالدولة (أ) هي لاعب تترجم سياسات وقرارات صناع قراراتها الذين هم بمثابة لاعبين، والنظرية

لهذا، تركز على اللاّعبين الأفراد الذين هم صناع قرارات الدولة، وعلى إعادة بناء الموقف كما تم تحديده بواسطة صناع القرار، الذي يعد مسألة رئيسية يمكن أن يساعد لتحليل سلوك هؤلاء الرسميين.

إذن بحسب نظرية صناعة القرار، فإن النزاع الدولي هو نتيجة حركة مجموعة أفراد يطلق عليه "حركة الدول المتنازعة"، بينما هي حركة صناع القرار في الدول نتيجة لإدراك الموقف أو الوضع أو المشكلة، ويتحدد مسار الحركة وفقا لتعريف صناع القرار للموقف في علاقته بالمشكلة التي تواجهه وأهدافه.

بالتالي لفهم النزاع الدولي يكفي تحديد الأشخاص المسؤولين عن صنع واتخاذ القرار، ومن ثم الدراسة الموضوعية للخلفيات التاريخية لهؤلاء الأشخاص وكل ما يرتبط بها.[42]

6- نظرية الإدراك وسوء الإدراك misperception ,Perception:

الإدراك من أهم العمليات العقلية التي يقوم بها الإنسان لفهم وتفسير العالم، ومن ثم تقييمه والتصرف علي أساسه. وتبرز أهمية العملية الإدراكية في مجالي العلاقات الإنسانية، حيث العلاقة بين الأفراد، والسياسة الدولية، حيث العلاقة بين الفواعل الدولية، وهي تستند إلي كون السلوك البشري لا يتشكل من مثير واستجابة فحسب، بل يمر عبر مرحلة وسيطة هي التي تحدد شكل الاستجابة بناء علي الانطباعات والصور التي تم تلقيها من هذه المثيرات، وليس علي المثيرات ذاتها. فالإدراك هو عملية عقلية معرفية يتم فيها إدراك المثيرات الاجتماعية بمساعدة الحواس، وتفسيرها في ضوء الإطار المرجعي، والخبرة السابقة، والظروف المحيطة، أو هو عملية تكوين انطباعات عن الآخرين، وتصنيفهم في فئات ذات معني، وتقييمهم والحكم علي سلوكهم وخصالهم، أو هو تشكيل صور ذهنية للأشياء، والأشخاص، والأحداث، والأمم، والسياسات في عقل الإنسان، تعكس البيئة الاجتماعية والسياسية التي يحيا فيها، وتساعده علي تقييم العالم من حوله. (https://www.siyassa.org.eg/News/7657.aspx)

ينطوي الاهتمام بالمدركات في السياسة العالمية على دراسة سلوك الفرد وبشكل استقصاء صنع القرار، فهو العملية النفسية الأساسية التي تؤدي إلى تحديد الموقف، فجميع الإدراكات في وضع القرار هي افتراضات أو استنتاجات مشروطة بشأن شخص آخر أو أشخاص آخرين، فجرفيس (1976) في كتابه حول الإدراك وسوء الإدراك يرى أنه على الفرد الحصول على قدر من المعلومات، فإذا لم يتم غربلتها سوف يؤدي لسوء إدراك قد يؤدي لاتخاذ قرار خاطئ انطلاقا من معلومات مشوشة يؤدي إلى للنزاع، وتزيد حدة صعوبة الإدراك الصحيح في أوقات الأزمات حيث لا يتوفر هناك وقت لتلقي المعلومات اللازمة.

ب-النظريات الوسطية:إن الحديث عن الدولة كوحدة تحليل لظواهر العلاقات الدولية، يدفع بالكثيرين إلى التوجه نحو طروحات المدرسة الواقعية باعتبارها أهم اتجاه نظري أسس طروحاته على الدولة كوحدة تحليل أساسية لفهم مختلف الظواهر الدولية وهذا ما أدى بالعديد من الباحثين في تحليلاتهم إلى الاكتفاء فقط بما قدمته المدرسة الواقعية.

غير أن المقصود منهجيا بالدولة كمستوى تحليل هو البحث عن مصادر النزاعات الكامنة في طبيعة الدول)عدوانية أو مسالمة(، طبيعة أنظمتها السياسية)ديمقراطية أو دكتاتورية (، وتأثير موقعها الجغرافي، كذلك أنظمتها ومؤسساتها، توجهات نخبها، وبالتالي لا ينظر إلى الدولة فقط بالمنظار الواقعي على أنها فاعل موحد يواجه العالم الخارجي ككتلة واحدة بعيدا عن سياقاتها التي تنتمي إليها، أو الفاعلين المشكلين لها1.

إن دراسة ظاهرة دولية بمستوى تعقد وتشابك وأيضا شمولية ظاهرة الصراع الدولي تدفع بالباحث إلى تقصي كل الاتجاهات النظرية المفسرة لهذه الظاهرة لإعطائها رؤية توضيحية شاملة، وانطلاقا من ذلك سنتطرق إلى أهم التفسيرات التي تعتمد على الدولة كوحدة أساسية لتحليل ظاهرة الصراع الدولي.

1-الواقعية الكلاسيكية:

رغم ثراء ميدان العلاقات الدولية بالعديد من النظريات والمقاربات، إلا أن الواقعية حازت على النصيب الأوفر من اهتمام الباحثين والدارسين في حقل العلاقات الدولية، وهو ما جعلها تهيمن على الدراسات النظرية لهذا الحقل لفترات طويلة، كونها قدمت المستويات التفسيرية الأمثل لمسائل الصراعات والحروب.

ويستوحي الواقعيون تحليلاتهم من فلسفة مكيافيللي، وخصوصاً من هوبز.

وتتحدد الافتراضات الأساسية للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية فيما يلي :

1-الدول هي الفاعل الأساسي أو الأهم في العلاقات الدولية؛

2-الدولة كفاعل دولي وحدة واحدة لا تتجزأ؛

3-الدولة فاعل عقلاني بالأساس؛

4-الأمن القومي يحتل قمة أولويات القضايا الدولية. وينظر أنصار الواقعية عادة إلى القضايا العسكرية والأمنية والإستراتيجية، باعتبارها قضايا السياسة العليا، بينما يرون القضايا الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها قضايا السياسة الدنيا الروتينية والأقل أهمية2.

وتعتمد الواقعية في تحليلها للعلاقات الدولية على مقولة أساسية، وهي "أن هذا العالم هو عالم الصراع والحرب، والصراع و الحرب هما أساس العلاقات الدولية "وأن لكل دولة من دول العالم

مجموعة من المصالح القومية، يمكن إجمالها في ثلاث مصالح رئيسية - :مصلحة البقاء :وهي المصلحة الأساسية الدولية، وتعني أن تظل موجودة ماديا ولا يتم إلغاؤها.

-مصلحة تعظيم القوة العسكرية :حيث أن الأداة العسكرية هي أداة الدولة الأساسية للدفاع عن نفسها ضد الطامعين.

-مصلحة تعظيم القوة السياسية :يتم الاهتمام بالبعد الاقتصادي و التجاري في العلاقات الدولية، لأن ذلك هو الأساس المادي الذي تقوم عليه مصلحة تعظيم القوة العسكرية1.

وتعتبر هذه المدرسة بأن توزيع القوة من أهم عوامل الصراع الدولي، والقوة عندها موزعة بين ثلاث أشكال هي: القوة العسكرية و القوة الاقتصادية و القوة التجارية و القوة السياسية التي تعد محصلة القوتين الاقتصادية والعسكرية. و تجد هذه الأفكار دعامتها لدى أبرز رواد الواقعية وهو هانس مورغانثو H.Morgenthauبقوله :" إن المرجع الرئيسي للواقعية في السياسة الدولية هو المصلحة المحددة بناءا على القوة2."

ونظرا لتركيزها الأساسي على قضايا الحرب والأمن الوطني اعتبر مفهوم المصلحة Interest بمثابة أداة تحليل أساسية في الواقعية الكلاسيكية لبناء تفسير أو تنبؤ في السياسة الدولية5 .إلى جانب مفهوم توازن القوى الذي يعتبر أحد أهم إسهامات هانس مورغانثو في نظرية Balance of power ،حيث يعتبره على أنه الوسيلة الناجعة لضمان السلام. كما ينصح الدول المتنافسة أن تلزم نفسها بقبول نظام توازن القوى كإطار مشترك لمساعيها، لأن هذا الاتفاق يضبط الرغبة غير المحدودة للحصول على القوة ويحول دون تحقيق رغبة السيطرة6.

تعد إذا كل من القوة و المصلحة الوطنية بالإضافة إلى الفوضى وميزان القوى بمثابة المفاهيم المركزية التي اعتمدتها الواقعية الكلاسيكية في تفسيرها للسياسة الدولية. إلا أن الواقعيين الكلاسيكيين يعتبرون أن لعبة ميزان القوى هي الوسيلة الأكثر عملية لإقامة السلم و الاستقرار على المستوى الدولي. ويأتي تبرير ذلك من اعتبار الواقعية للمصلحة بأنها هي القوة، وأنها لا تفترض التناسق أو السلام العالمي، بل على العكس تفترض صراعا مستمر أو تهديدا مستمرا بالدخول في الحرب، ولهذا فإن السلام الدائم يصعب بلوغه ولا يحتمل الوصول إليه، فكل ما تريد الدولة فعله لتجنب الحرب، هو تحقيق توازن القوة مع الدول الأخرى لكي لا يستطيع أي طرف أن يحقق السيطرة الكلية ولهذا يعتبر مفهوم توازن القوى Balance of powerالميكانيزم الأكثر عملية لتحقيق الاستقرار وتسوية الخلافات الدولية. وهم يستقون تبريرهم لذلك من مقولة فوضوية النظام الدولي، أي بسبب غياب سلطة عليا تحكم سلوكات الفواعل في تفاعلها مع بعضها البعض، على خلاف السياسات الداخلية أين تملك الدول

القدرة على عرقلة سعي الأفراد للبحث عن القوة بطريقة أقل عنفا. لذلك يبقى الصراع سمة العلاقات الدولية وفق مقولة "الفوضى وغياب سلطة عليا تحكم سلوكيات الدول". لهذا يعتبر مورغنتو توازن القوى بأنه ظاهرة طبيعية في حياة الدول، فالسياسة الدولية-حسبه-"ليست سوى صراع من أجل القوة، وتوازن القوى هو نتيجة حتمية لهذا الصراع2."

فالصراع إذا حسب الواقعيين يعتبر حالة طبيعية ناتجة عن التضارب في المصالح بين الدول، ويجسد مفهوم القوة المتغير الأساسي في تفسير سلوكيات الدول، وأن المصطلحات والتعابير القانونية ليست سوى ستارا يختفي وراءه محرك العلاقات الدولية ألا وهو القوة. أما في تحليلهم لمصادر الصراعات الدولية فان الواقعيين يهملون المصادر الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للنزاعات ،فالنزاع حسب رأيهم ظاهرة طبيعية تنتج عن تنافس الدول في سعيها لاكتساب القوة وتحقيق مصالحها الوطنية التي تكون عادة متناقضة مع الأطراف الأخرى، ويعتقد ريمون أرون Raymond Aron "أن السياسة الدولية تتضمن صداما ثابتا لإرادات الدول، بما أن النظام الدولي يتكون من دول ذات سيادة وغياب قوانين تنظم العلاقة بينها، فهذه الدول تتنافس فيما بينها لأن كل دولة تتأثر بأفعال دول أخرى وتشك في نواياها، وهذا ما يجعل الدول تسعى للحصول على أكبر قدر من القوة1".

نقد: إن طروحات الواقعية التقليدية، انتقدت بشكل لاذع بسبب منهجيتها السلوكية، التي تمحورت حول سلوك الدولة –العنصر الأساسي في تقديرها- في السياسة الدولية، و أخفقت في استيعاب الواقع الحقيقي على أنه "نظام" له بنيته أو كيانه المميز، و بالغت في تفسيرها للمصلحة، و مفهوم القوة، و أغفلت سلوك المؤسسات الدولية، و أطر علاقاتها الاعتمادية في جوانبها الاقتصادية.

2- المدرسة الماركسية:

تستمد المدرسة الماركسية إطارها الفكري من كتابات **كارل ماركس Karl Marx**و**فريدريك انجليز Friedrich Engels**و**لينين Lénine**،وقد لاقت هذه المدرسة اهتماما كبيرا من قبل دارسي العلاقات الدولية كونها تمدهم برؤية واضحة عن أسباب الصراعات الدولية. يرى الماركسيون في البيئة الاجتماعية والاقتصادية المحرك الأساسي لسلوك الدولة، وتكون السياسة الخارجية بهذا الشكل انعكاسا لمصالح وصراعات الطبقات داخل الدولة، أي أن النزاعات الدولية لا تجد مصدرها إلا في الصراعات الطبقية داخل الدولة المعنية، وعلى المستوى الدولي1.

كما يعتقد الماركسيون أن الأسباب التي تدفع إلى الصراع الدولي تقوم على افتراض أن الحرب ظاهرة تاريخية طبيعية وأنها تحدث عند كل مرحلة من مراحل التطور الإنساني. كما يعتمد التحليل الماركسي لظاهرة الصراع الدولي أساسا على التصنيف الطبقي لأطراف النزاع، وهي ترى أنه من خلال هذا

التحديد لعلاقات القوى الطبقية لأطراف النزاع يمكن الوقوف على المضمون الحقيقي لتلك الصراعات وعلى الدوافع المحركة لها والمصالح التي تكمن ورائها2 .ويرى **كارل ماركس** أن التاريخ كله هو تاريخ الصراع بين الطبقات حاكمه ومحكومه،ومن هذا الصراع يخرج النظام الجديد، ونموذج **ماركس** في دراسة المجتمع وتحولاته تتضمن فكرة)الطبقة الحاكمة(ونقيضها)الطبقة المعارضة(والفكرة المركبة)نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي جديد3.)

ويساهم الاتجاه الماركسي في تفسير ظاهرة الصراع الدولي من خلال التركيز على فكرة الصراع الطبقي الذي سبب بروز الخلاف بين الرأسمالية و الشيوعية، والذي سبب بدوره ظهور العديد من الأزمات الدولية المبنية على التناقض في المصالح و المعتقدات أو ما يعرف الصراع الأيديولوجي ليؤكد الماركسيون أن سبب الحروب هو الرأسمالية4 .والذي غذى فيما بعد الصراع الايديولوجي بين الكتلة الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشيوعي الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي.

كما تعتبر الماركسية الدول بمثابة ممثل لطبقة اجتماعية سائدة ،الحروب والمنازعات والمنافسات بين الدول ما هي في الواقع إلا حروب ونزاعات ومنافسات بين الطبقات الاجتماعية الحاكمة في عهد الرأسمالية، وأن الطبقة البرجوازية الرأسمالية التي تسيطر على الدولة الرأسمالية، تستخدم جهاز الدولة لاستغلال الطبقات الاجتماعية الأخرى على الصعيد الداخلي، ومن أجل مزاحمة الطبقات البرجوازية الأخرى ومنافستها على السوق العالمية، وخلف هذه المنافسات بين الدول تكمن صراعات على مصالح اقتصادية طبقية، فالظواهر الدولية إذن نجدها في صلب النظرية الماركسية5.

وعليه فان ظاهرة الصراع تجد مصدرها في حتمية التاريخ، وفي التنافس بين الدول الرأسمالية على امتلاك الأقاليم والمناطق بهدف السيطرة على الأسواق، لذلك يرى البعض أن الاستعمار مرتبط تاريخيا بالطبقات الرأسمالية المهتمة بزيادة أرباحها. والى جانب مفهوم الصراع الطبقي ،**The class struggle** تعتمد الماركسية على مفهوم الامبريالية **Imperialism** لتفسير السلوكيات النزاعية للدول ،وتعرف الامبريالية بشكل عام كالتوسع بهدف الهيمنة والسيطرة على مجتمعات ودول مما يخلق النزاع مع دول أخرى أو مع الدول والمجتمعات التي تجري محاولة الهيمنة عليها1.

ويفسر **هوبسون Hobson** ظاهرة الامبريالية أنه":عندما يتعدى الإنتاج في الدول الرأسمالية القدرة الاستيعابية لمجتمع الدولة يصبح هناك فائض إنتاجي بحيث تضطر الدولة لتصريفه خارجا عبر إيجاد أسواق له فتعتمد لذلك سياسة امبريالية.

نقد: رغم أن طروحات المدرسة الماركسية لاقت العديد من الانتقادات من قبل دارسي العلاقات الدولية كونها تحصر أسباب الصراعات الدولية في التناقض بين الطبقات في المجتمعات الرأسمالية، إلا أن هذا لا ينفي مساهمتها في تفسير الصراعات الدولية من خلال البعدين الاقتصادي والإيديولوجي

3- النظرية / المدخل الجيوبولتيكي: (9+2)

عرفت الدراسات الجيوبوليتكية تطورا كبيرا في فترة ما بين الحربين العالميتين وبشكل أخص في ألمانيا على يد **فريدريك راتزل Friedrich Ratzel**و**كارل هوشهوفر ،Karl Haushofer**وفي الدول الانجلوساكسونية(**هالفورد ماكيندر ،H. Mackinder**و**ألفريد ماهان Alfred T.Mahan**و**نيكولاس سبيكمان Nicolas Spykman**).3وانصبت تحليلاتهم على علاقة قوة الدولة بالجغرافيا، أي حدود الدولة بوضعها أو ما ستكون عليه الدولة من خلال تفاعلها في إطار الجغرافيا مع الدول الأخرى.

كما يعتبر هذا الاتجاه أن الحدود مناطق مائعة لا ثبات فيها، وأنها قابلة للزحزحة في صالح الدول الأكثر قوة، وأن الحدود كثيرا ما تؤدي إلى قيام الحروب الدولية، لأن المساحة البرية لدولة معينة تحدد قوتها ولذا تسعى الدول وبشكل دائم لتوسيع حدود إقليمها .حيث شبه **راتزل** في هذا الإطار الدول بالكائنات الحية التي ترتهن مقدرتها على النمو بمدى الحيز المكاني الذي تتحرك وتتفاعل فيه، لذلك استندت نظريته على فكرة الحدود المائعة التي لا ثبات فيها وأنها قابلة للزحزحة في مصلحة الدولة الأكثر قوة.

إن المصدر الجغرافي للصراعات الدولية وإ ن كان تدهور من حيث أهميته النسبية نتيجة تدهور المتغير الجغرافي في السياسة الدولية واستقرار الحدود السياسية الدولية لحد كبير، إلا أنه لا يزال يتسبب في العديد من الصراعات المعاصرة سواء كمصدر للصراع أو كحجة تساق لتبرير السلوك الصراعي. حيث يمكن للجغرافيا أن تعمل كوسيط للنزاع بين دولتين متلاصقتين جغرافيا، كما يمكن أن يرتبط المتغير الجغرافي بعامل السكان في تفسير مصادر بعض الصراعات. فضغط السكان على مساحة الدولة وامتدادات الأمة التي توجد خارج الحدود السياسية للدولة المعبرة عن هذه الأزمة، والتي تعيش تحت سيطرة دولة أخرى أو على جزء من إقليمها متاخم لإقليم الدولة الأم، يمكن أن تكون نقطة بداية لمواقف تعارض بين دولتين تسعى فيه الأولى لضم إقليم الدولة الملاصقة لها، أو جزء منه أو لضم الإقليم الذي تعيش عليه الامتدادات القومية لشعبها1.

كما يرى البعض أن أهمية بعض المناطق الجغرافية تزيد من احتمالات دخول الدول في نزاعات من أجل السيطرة عليها .

ولهذا فإن المصدر الجغرافي يبرز كعامل مساعد في زيادة احتمالات الدخول في صراعات بين دول تنطوي على مصادر صراعية أخرى مثل الاختلافات الإيديولوجية واختلاف طبيعة الأنظمة.

4- طبيعة النظام السياسي الداخلي :

يتفق العديد من الباحثين على أن طبيعة الأنظمة السياسية تؤثر بشكل كبير على سلوكات الدول تجاه بيئتها الخارجية، حيث ينظر إلى أنظمة الحكم الشمولية، بحكم عقيدتها وأهدافها والأساليب التي تنتهجها على أنها المصدر الرئيسي الذي يكمن وراء تزايد حدة الصراع في المجتمع الدولي ..ويرى البعض أن النظم التسلطية أكثر استعدادا وقدرة على الشروع في الحروب، وذلك لعدة أسباب أهمها أنه يمكن لتلك النظم حشد قوة عسكرية كبيرة، كما أنها أميل إلى إتباع سلوكيات متطرفة والى التورط في الحروب لأسباب اقتصادية، هذا بالإضافة إلى أنها تتمتع بالمقدرة على انتهاز المواقف وإ علان الحروب دون موافقة الشعب2 .في حين أن الأنظمة الديمقراطية،أقل ميلا للحروب مقارنة بالأنظمة التسلطية، كون الديمقراطيات لا تدخل في حروب مع بعضها البعض.

وربما يعود ميل الدول الديمقراطية نحو الاتجاهات السلمية إلى أن القيم الديمقراطية تنمي الاعتقاد بأهمية الحلول الوسط، والتي تطبق بعد ذلك في المجال الدولي3 .كما أن الأنظمة الديمقراطية تملك قدرة كبيرة على تسوية خلافاتها بالطرق السلمية، وأن الديمقراطية من أحسن الآليات لترقية الأمن الدولي، وهذا ما يعرف "بالسلام الديمقراطي*). ("حيث أن الأنظمة ذات الحكم الديمقراطي لا تدخل في حروب ضد بعضها البعض في حين بإمكانها أن تخوض حروبا مع أنظمة سياسية أخرى مغايرة4 .وذلك نتيجة للطبيعة غير الديمقراطية للأطراف الأخرى بما يؤدي لتوليد الصراعات بين هذه الأطراف والأنظمة الديمقراطية. وفكرة السلام الديمقراطي كأحد إسهامات المدرسة الليبرالية جاءت لتفسير ظاهرة الصراعات والحروب التي تنشب بين الدول بإرجاعها إلى طبيعة الأنظمة التسلطية.

وكبديل عن تورط الأنظمة الديمقراطية في الحروب تقترح المدرسة الليبرالية فكرة **"الحرب بالوكالة Proxy war"**التي تقضي بأنه إذا تحتم على الدولة الليبرالية)ذات الحكم الديمقراطي(خوض الحرب، فإن عليها أن تحاول استخدام دولة أخرى غير ليبرالية لتقوم بشن الحرب، وفقا للأهداف الليبرالية . وهذا يدل على أن المدرسة الليبرالية تحث الدول الديمقراطية على عدم التورط في الحروب بأي وسيلة واستخدام كافة الوسائل الممكنة بما في ذلك مفهوم الحرب بالوكالة.

وبالاستناد إلى مستوى النظام السياسي الداخلي في تفسير ظاهرة الصراعات الدولية، يوجد فرض قائل **"أن هناك علاقة ارتباط عكسية بين استقرار النظام وتورط الدولة في سلوك صراعي."**بمعنى أنه كلما قل الاستقرار زاد تورط الدولة في الصراعات الدولية، على اعتبار أن تورط الدولة في صراع

دولي يمكن أن يحقق لها التماسك الداخلي المطلوب، كما أنه في داخل النظام السياسي لا يستهان بالقوى الضاغطة من مجموعات المصالح المختلفة المستفيدة من ظروف الصراع والتي تملك مراكز ثقل في اتخاذ القرارات داخل النظام السياسي وتأتي مجموعة رجال السياسة والعسكريين على رأس هذه القوة الضاغطة..

ج- النظريات الكلية (مستوى النظام الدولي كمصدر للصراع Systemic level)

ينطلق أصحاب الطروحات التي ترتكز على مستوى النظام الدولي في التحليل من حالة الفوضى كمعطى مسبق في النظام الدولي، ويترتب عن ذلك إغفال الاختلافات على مستوى الوحدات وغض النظر عن خصائصها الداخلية ويتبنى هذا الطرح بشكل خاص أنصار الاتجاهات: الواقعية الجديدة، والواقعية الكلاسيكية الجديدة ونظرية النظم.

1 -الو اقعية الجديدة Neo-realism : (2+9)وتعرف أيضا بالواقعية البنيوية أو الواقعية العصرية، وتعتبر ذاتها امتدادا للواقعية التقليدية، ومن أهم كتابها **كينيث والتزوستيفن كريزنر وروبرت جيليبين وروبرت تاكر وجورج مودلسكي**2 .والواقعية الجديدة هي **رؤية نسقيه Systemic**للسياسات الدولية، وهي عكس الواقعية التقليدية فإنها تربط حالة الصراع بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي الذي يعيق تشكل علاقات تعاونية. ويعتبر كينيث والتز **Kenneth N.Waltz**أهم مفكري هذا الاتجاه.

وينطلق **والتز** في بناء نظريته من افتراض أن الواقعيين التقليديين حددوا موطن الحرب في مستوى واحد من اثنين، أو كلاهما وهما الفرد، والمجتمع أو الدولة، ويرى أن الصواب هو وجوب الفصل بين مستوى النظام ووحداته.

ورغم انطلاق الواقعية الجديدة من المسلمات والمفاهيم الأساسية ذاتها في الواقعية الكلاسيكية، خاصة من حيث اعتبارها أن الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل وأن دراسة العلاقات الدولية هي دراسة العلاقات بين هذه الوحدات، إلا أن الواقعيين الجدد لا ينكرون وجود فواعل أخرى غير الدولة كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات والجماعات الإرهابية والمنظمات العبر وطنية، إلا أن هذه الفواعل تبقى في تصورهم ذات أهمية قليلة مادامت الدول هي الفواعل المهمة.

وفي تحليلها للظواهر الدولية، تركز الواقعية الجديدة **على أثر بنية النظام الدولي وطبيعته على العلاقات بين الدول**، وهم يرون أيضا أن الدول تتفاعل في ظل نظام دولي يتسم بالفوضى يلزم كل منها بالاعتماد على ذاتها في تحقيق أهدافها، إذ لا توجد سلطة عليا في النظام الدولي يمكنها مساعدة الدول عند الحاجة، لذلك تسعى الدول لتتوازن قواها فتحقق حالة التعادل أو التساوي بينها، مما يقلل من خطر اندلاع الحرب.

ويبدو من وجهة النظر هذه أن والتز يتبنى وجهة نظر المنظرين البنيويين القائلين بتأثير"البنية " Structureعلى سلوك "الفاعلينActors "المكونين لها، بنفس القدر الذي يتبنى فيه أيضا وجهة نظر المنظرين الفرديين القائلين بتأثير "الفاعلين"على "البنية" التي تحويهم.

وفي تفسيره لسلوكيات الدول في ظل المنظومة الدولية يقدم **والتز** مسلمتين في هذا الخصوص:

تتمثل الأولى في القول أن الدولة مهتمة بالدرجة الأولى بتحقيق الأمن، ما دام تحقيق الأهداف الأخرى يعتمد على تأمين بقاء الدولة فقط. وتناقض هذه المسلمة وجهة نظر العديد من الواقعيين الكلاسيكيين القائلين "أن الدول تسعى لزيادة قوتها كغاية في حد ذاتها".

وبالتالي حسب والتز فان نظام الثنائية القطبية هو الأكثر تحقيقا للاستقرار والأقل ميلا للصراعات ويدعم حجته هذه من خلال اعتبار:

-قدرة الدولتين المهيمنتين على استخدام العنف أو السيطرة عليه تمكنها من تخفيف آثار استخدام الآخرين للعنف.

-قوى القطبية الثنائية تسعى من خلال هدف الحفاظ على وجودها إلى الحفاظ على توازن القوى الموجود اعتمادا على مدى واسع من القدرات العسكرية والتكنولوجية.

-إن زيادة القوتين العظميين لقوتهما يقلل من احتمالات استخدامها، حيث تصبح الأسلحة –في النظام ثنائي القطب- مهمة إذا كان الغرض منها لدافع ردعي وليس لاستعمالها مما يعني أن فكرة التوازن تحقق الاستقرار.

إذا يمكن اعتبار أن منطق الحروب والصراعات الدولية حسب المدرسة الواقعية الجديدة يفسر من خلال:

1-مبدأ الفوضى Anarchy

حيث أن طبيعة النظام الدولي تتسم بالفوضوية **Anarchic**وهي عكس التسلسلية **Hierarchy** التي تطبع في الغالب الأنظمة الداخلية، والفوضى في اعتبار الواقعيين الجدد هي انتفاء سلطة عليا فوق سلطة الدول تنظم سلوكات هذه الأخيرة، وهذا ما يجعل من الحروب السمة الغالبة في البيئة الدولية بسبب سعي الدول في تأمين نفسها بشكل منفرد.

2-مبدأ المساعدة الذاتية Self-help:كانعكاس للطبيعة الفوضوية للنظام الدولي تلجأ الوحدات)الدول(إلى انتهاج سلوك الاعتماد على الذات أو المساعدة الذاتية ،Self helpحيث يفرض هذا الوضع)الفوضى(على كل دولة)باعتبارها وحدة منفصلة ومستقلة بذاتها Independent unitary actor)أن تدير شؤونها بنفسها طالما أنه لا توجد سلطة عليا تتولى هذه الوظيفة.

3توازن القوة - Balance of power

تعتبر الواقعية الجديدة أن مغزى الحياة الدولية لا تعني دوما البحث عن التوازن باستعمال القوة، **ولكن المسعى الأساسي هو البحث عن الأمن** الذي هو الوسيلة الوحيدة لإضفاء الطابع الشرعي لاستعمال هذه القوة في نظام يتسم بالفوضى والاعتماد على الذات self help.وترى بذلك أن تركيبة النظام الدولي) نظام أحادي القطب، أو ثنائي أو متعدد الأقطاب(تخضع إلى التوزيعات المختلفة للقوة و القدرات بين الدول. وعلى خلاف الواقعيين الكلاسيكيين الذين يعتبرون أن نظام التعددية القطبية multipolarityهو الأكثر استقرارا، **يرى الو اقعيون الجدد أن الاستقراريكون في نظام ثنائي الأقطاب bipolarity.**

2- الو اقعية الكلاسيكية الجديدة Neo-classical Realism

تعتبر أحد التنقيحات الجديدة للمدرسة الواقعية الكلاسيكية، التي تركز في تحليلها على تأثير بنية النظام الدولي على سلوكات الدول، انطلاقا من الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، ومن ثم اختلاف أنماط الاستجابة لهذه الفوضى في سلوكات الدول.

وقد أعطت هذه النظرية الميلاد لنظريتين في السياسة الخارجية، الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية، اللتان تختلفان اختلافا عميقا بشأن القيود النسقية على سلوكات الدول، حيث أصبح الجدل الدائر بين هذين التوجهين هو حول متغير الفوضى وتأثيرها على التوجهات النزاعية للدول.

أ -الو اقعية الدفاعية Defensive realism

تجد هذه النظرية جذورها في عمل **جون هيرز John Herz**حول فكرة "المأزق الأمني Security Dilemma" في خمسينيات القرن العشرين، والتي طورها فيما بعد **أرنولد ولفرز Arnold Wolfers**. ومن أبرز روادها، **ستيفن والت وستيفن فان إيفيرا وجاك سنايدر**.

تفترض الواقعية الدفاعية أن الفوضى الدولية عادة ما تكون معتدلة والأمن يكون وافرا وليس شئ نادر، والدولة المعتدلة يمكن أن تدرك ذلك مع مرور الوقت ومن خلال التجربة. وحسب دعاة الواقعية الدفاعية فإن النظام الدولي يوفر حوافز للتوسع فقط تحت شروط أو حالات معينة، كتلك الناجمة عن إقدام دولة معينة على ادخار الوسائل المختلفة لرفع مستوى أمنها والذي بدوره يؤدي إلى الإنقاص من أمن الدول الأخرى، وهذا ما يولّد المأزق الأمني الذي يدفع إلى تنامي الشكوك المتبادلة تقود أحيانا إلى الحرب.

وحسب هذه النظرية، فإن الوضع الإنساني غير آمن إلى حد الشعور بالخطر، وكلما كانت الظروف أكثر فوضى وبلا تسلسل للسلطة، تعاظم الدافع لطلب الأمن. والفرضية القائمة في هذه الحالة،هي أن الأمم توسع من مصالحها السياسية عندما تصبح غير آمنة بصورة متزايدة، أي بدافع من الخوف وعدم

الثقة. ويتناقض منطق هذه النظرية بشدة مع الواقعية التقليدية، التي تسلم بأن الدول تتوسع نتيجة للثقة، أو على الأقل إدراكا منها لزيادة الموارد.

ب - الو اقعية الهجومية Offensive realism:

تتفق الواقعية الهجومية مع الواقعية الدفاعية، من منطلق الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، إلا أن الاختلاف بين هذين التوجهين يدور حول دوافع السلوك النزاعي عند الدول، هل البحث عن الأمن أم زيادة القوة)التوسع.)

يقر دعاة الواقعية الهجومية بأن الفوضى توفر الحوافز القوية للتوسع، كل الدول تصارع من أجل الرفع من مستوى قوتها مقارنة بالدول الأخرى، لأن الدول الأكثر قوة هي فقط القادرة على ضمان بقائها، فهي تتبع سياسات توسعية متى وأين رجحت فوائد فعل ذلك على تكاليفه، الدول تحت حالة الفوضى تواجه تهديدا دائما، قد تستخدم الدول الأخرى القوة للإضرار بها أو لإخضاعها، وهذا يرغم الدول على تعزيز قوتها النسبية من خلال بناء ترسانة عسكرية، توسعات مناسبتيه، وسياسات اقتصادية معينة.

إن عبارة مضاعفة القوة لدى الواقعيين الهجوميين، تضعهم في موقع قريب من مورغنثو الذي يشدد على الصراع اللامتناهي للقوة، إلا أن مصدر هذا السلوك لدى الواقعيين الهجوميين ليس الطبيعة البشرية كما يدعي مورغنثو، بل بفعل البنية الفوضوية للنظام الدولي، وهذا يضع **ميرشايمر** قريبا من والتز، لكنه يختلف مع هذا الأخير في التأكيد على أن البحث عن القوة والأمن لا يمكن إشباعها ، بينما يقول والتز أن لها حدود، أي أن الواقعيين الهجوميين يختلفون مع والتز حول مسألة "كم هو مقدار القوة التي تريدها الدول.

ويؤكد **جون ميرشايمر J Mearssheimer** أبرز رواد الواقعية الهجومية، أن النظام الدولي عبارة عن صراع لا حدود له حول القوة، ما يقوده ليس شهية الحيوان البشري للقوة كما يجادل التقليديون، وإ نما بحثا عن الأمن، فرضته البنية الفوضوية للنظام الدولي، هذه الأخيرة توفر حوافز قوية للدول للبحث عن فرص الحصول على القوة على حساب المنافسين، فالهدف الأسمى للدولة حسب وجهة نظر **ميرشايمر** هو أن تكون في وضع المهيمن وليس مجرد حفظ البقاء كما يحاج **والتز**، وفي الوقت ذاته إعاقة نظم الهيمنة المحتملة مثل الصين وأوروبا الغربية2.

فوفقا للواقعية الهجومية إذن، تبحث الدول من خلال سياستها الخارجية دوما على النفوذ، وهذا كنتيجة للثقة وليس للخوف، أو على الأقل إدراكا منها لزيادة الموارد. وبذلك فهي تتوسع لأنها تستطيع فعل ذلك وليس لأنها مجبرة عليه. وهذا ما يجعلها دائما في حالة صراع.

3- نظرية النظم:[43]

تعتبر نظرية النظم من أهم التطورات التي نشأت في إطار المدرسة السلوكية في منتصف الخمسينيات، ومن أهم رواد هذه النظرية نجد مورتن كابلان M.Kaplanو ديفد سنغر D.singerو جورج مودلسكي Charles Makliland.و تشارلز ماكليلاندG.modelski

ويعتبر كابلن "أن سلوكيات الدول تجاه بعضها البعض تحددها بشكل أساسي طبيعة النظام الدولي القائم وسماته الأساسية ،من عدد الوحدات الرئيسية إلى توزيع القوة بينها. فبنية النظام حسب كابلن تحدد بشكل كبير سلوكية أطرافه5 ".كما يرى ماكليلاند أن السلوك الدولي للدولة الواحدة هو عبارة عن أخذ وعطاء بين هذه الدولة وبيئتها الدولية، وكل هذا الأخذ و العطاء مجتمعا وبمشاركة كل الأطراف داخل الوحدة الواحدة هو ما نطلق عليه النظام الدولي6.

إذا حسب منهج التحليل النظمي فإن بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوك الدول الأطراف وذلك عكس الاتجاه الواقعي(التقليدي) الذي يجعل من مفاهيم القوة و المصلحة التي تحرك سلوك الدول هي التي تحدد بنية وطبيعة النظام الدولي.

ولكن رغم اتفاق معظم أنصار هذا الاتجاه على تأثير بنية النظام الدولي على سلوكيات الدول، أي على العلاقة بين توزيع القوة ووقوع الحروب والصراعات في النظام الدولي، إلا أنهم لم يتفقوا حول بنية النظام الدولي التي تشكل مصدرا للصراع أكثر من غيرها، فظهرت بذلك ثلاثة اتجاهات أساسية تسعى إلى تفسير العلاقة بين النظام الدولي ووقوع الصراعات:

الاتجاه الأول: علاقة نظام تعدد الأقطاب بالصراع

يستند هذا الاتجاه على الفرضية القائلة أن" تواتر Frequencyالحروب يخف عندما يتحول النظام من الثنائية القطبية إلى تعدد الأقطاب، أي أن زيادة عدد الأطراف الرئيسية يساهم في استقرار النظام". ويدعم هذا الاتجاه كل من **ديفيد سنغر** و **كارل دويتش**1 .حيث يعتبر نظام القطبية التعددية أنه ميزة للنظام المستقر الذي هو نظام يركز فيه على الدبلوماسية والوسائل التقليدية للتفاوض، وتكون أهداف الوحدات فيه أهدافا محدودة2.

و يضيف كل من **دويتش وسنغر** أنه كلما ابتعد النظام عن الثنائية القطبية في اتجاه التعددية فان من المتوقع أن يتلاشى تكرار اللجوء إلى الحرب، ويرى كلاهما أن التحالفات تقلل من حرية أطرافها في التفاعل مع الدول غير الأعضاء في التحالف، ومع أن التحالف يقلل من حدة ومدى الصراع بين أطرافه، إلا أنه يزيد ذلك مع الدول خارج الحلف.

كما يؤكدان على أن بنيان القطبية المتعددة يتسم بدرجة من المرونة تتيح درجة أكبر من هذا التفاعل بين الدول، مما يمنح لها آليات لتمرير طموحاتها والتعبير عن أهدافها ومصالحها بالطرق السلمية ودون اللجوء إلى الحرب، كما أنه نظام لا يتميز بخاصية السباق نحو التسلح، لأن أي زيادة في الإنفاق العسكري أو إتباع سياسات دفاعية معينة لن تفهم من طرف الدول الأخرى أنها تشكل تهديدا لها3.

الاتجاه الثاني: علاقة نظام الثنائية القطبية بالصراع

يرى دعاة هذا الاتجاه أن الثنائية القطبية هي أكثر مدعاة للاستقرار، والأقل من حيث الحروب، ويمثل هذا الاتجاه **كينيث والتز**، الذي يعتقد أن النسق ثنائي القطبية يسوده الحذر المتبادل بين القطبين، كما أن التقارب في مستويات القوة بين القطبين يحول دون سعي أي منهما في محاولة فرض هيمنته على القطب الآخر.

كما يرى **مايكل هاس M.Haas**بدوره أن نشوب الصراعات و الحروب يكون أقل احتمالا في ظل ثنائية الأقطاب، وذلك رغم ميلها إلى أن تكون أطول نسبيا من حيث المدى الزمني الذي تستغرقه. كذلك يرى **روزكرينس R.Rosecrance** أن احتمالات الحروب و الصراع تكون أكبر في ظل النسق متعدد الأقطاب عنها في ظل النسق ثنائي القطبية، حيث أن تعدد الأقطاب يعني وجود بدائل كثيرة أو صور عديدة لأوضاع الاتزان مما قد يفسح المجال أمام تزايد احتمالات نشوب الحروب للتحول من وضع اتزان معين إلى آخر أما في ظل ثنائية الأقطاب فليس ثمة أوضاع بديلة قد تدفع بأي من القطبين إلى التعديل في الوضع الراهن.

ويرى **والتز** أن هناك علاقة طردية بين زيادة القوى الكبرى لقوتها وبين تحقيق الاستقرار وذلك أن زيادة القوى العظمى لقوتها في القطبين يقلل من احتمالات استخدامها، حيث يصبح امتلاك الأسلحة مهم بتوفرها كدافع ردعي وليس باستعمالها، مما يعني أن فكرة التوازن تحقق الاستقرار. وعلى هذا الأساس يرى والتز ضرورة زيادة الدول العظمى في القطبين لقوتها لأن ذلك يقلل من احتمالات استخدامها3.

الاتجاه الثالث:علاقة نظام القطب الواحد بالصراع

تعرف القطبية الأحادية بأنها بنيان دولي يتميز بوجود قوة أو مجموعة من القوى المؤتلفة سياسيا تمتلك نسبة مؤثرة من الموارد العالمية، تمكنها من فرض إرادتها السياسية على القوى الأخرى، دون تحد رئيسي من تلك القوى.

وفي علاقة شكل هذا النظام بالصراعات الدولية، يعبر عنه **مايكل هاس** M.Haas الذي يرى أن نظام القطب الواحد أكثر ميلا إلى تحقيق الاستقرار الدولي، فوجود قطب واحد- حسبه- يضمن استقرار النظام بحكم القوة المهيمنة لهذا القطب، وقد وجد Haas في تحليله لواحد وعشرين نظاما دوليا فرعيا بدأ من عام 1649 أن نظام القطبية الواحدة كحالة الإمبراطوريات هو أكثر أشكال الأنظمة الدولية استقرارا.

كما دعا كل من **روسو و دونتي** من قبل إلى التخلص من الحروب عبر إقامة حكومة دولية فدرالية تكون فوق الجميع وتربط الدول بعضها ببعض كما يرتبط الأفراد في دولة واحدة .وحسب هذا الاتجاه فإن الصراعات والحروب لا تنتهي طالما بقي النظام الدولي قائما على تعدد الدول، والسلام لن يتحقق إلا بإلغاء هذا التعدد واعتناق قومية عالمية جديدة تكون أرقى وأحسن من القوميات الضيقة الراهنة، كما يرى هذا الاتجاه أنه لا يمكن تحقيق المصالح المشروعة لكافة الشعوب إلا في ظل حكومة عالمية.

3/ مداخل حلّ النزاعات الدولية

لقد جاء في ميثاق منظمة الأمم المتحدة في المادة (33) الفقرة (01) من الفصل السادس المعنون بـ: (في حل النزاعات حلا سلميا) ما يلي: " يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها

اختيارها، ويدعو مجلس الأمن أطراف النزاع إلى أن يسووا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق إذا رأى ضرورة ذلك". (الموقع الالكتروني لمنظمة الأمم المتحدة)

1 - المداخل الدبلوماسية

أولا - التفاوض: يعتبر هو الطريقة الاعتيادية لأنه الأسلوب الأول الذي يلجأ إليه الطرفين أو الأطراف إذا اقتضى الأمر ذلك. ويمكن القول أن المفاوضات التي تتم بهذه الطريقة الاعتيادية هي في الغالب تدور حول خلافات بسيطة لا تستدعي اشتراك دولة ثالثة أو عدد من الدول أو منظمة دولية معينة.

إن التفاوض هو أولى المهام الدبلوماسية سواء على الصعيد الثنائي أو متعدد الأطراف، أو عن طريق الدعوة إلى مؤتمر يتم عقده خصيصا من أجل حل المسألة محل النزاع.

ويعرف التفاوض على أنه جلوس طرفين أو أكثر حول مائدة واحدة لتسوية نزاع أو خلاف، تكون عملية التفاوض شفهية وتنتهي بكتابة ما اتفق عليه في شكل نصوص أو إعلان يوقع عليه المتفاوضون بالأحرف الأولى، ثم يحال إلى الأجهزة التنفيذية ثم التشريعية للمصادقة عليه،ثم يدخل حيز التنفيذ بدءا من تاريخ التصديق، وقد تجرى المفاوضات على إقليم أحد طرفي النزاع، أو على إقليم دولة ثالثة إذا تعذر الأمر، أو قد تجري المفاوضات في إطار منظمة دولية أو إقليمية أو تتخذ شكل مؤتمر دولي أو إقليمي.

ثانيا - المساعي الحميدة: حينما تتدخل عوامل جديدة في الموضوع المختلف عليه بين دولتين، ولا تستطيعان إيجاد حل لهذا الخلاف، في هذه الحالة هناك من الطرق الدبلوماسية الأخرى ما يسمح بإشراك دولة ثالثة لتقديم مساعدتها للطرفين بصورة موضوعية وحيادية، وهذه الطريقة تسمى بالمساعي الحميدة للدولة الثالثة. ومن ثم فإن مهمة هذه الأخيرة هي إقناع الطرفين بكافة الوسائل الحميدة بالاستمرار في المفاوضة بينهما. بغية الوصول إلى حل أو اتفاق مرضي يعيد العلاقات الطيبة بينهما.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدولة صاحبة المساعي الحميدة يقتصر دورها على إيجاد الأجواء المناسبة والتقريب بين الطرفين للدخول في المفاوضات، أي أنها لا تشترك في المفاوضة كطرف ثالث ولا تقترح حلولا للنزاع، ومن ثم ينتهي دورها بمجرد موافقة الطرفين على الدخول في المفاوضات.

ثالثا - الوساطة: هي المسعى الذي تقوم به دولة ما أو منظمة دولية أو شخصية مرموقة بغية التوفيق بين طرفين أو دولتين متنازعتين، وإيجاد تسوية للخلاف القائم بينهما.

ولتحديد الفرق بين الوساطة والمساعي الحميدة السابق ذكرها يمكن الاستشهاد بقول الفقيه براديه فوديريه Pradier Fodéré أن: "المساعي الحميدة تتحول إلى وساطة إذا لم تكتف الدولة الصديقة بإبداء النصح والمشورة بل تساهم برضاء الطرفين في المفاوضات الجارية إلى حين انتهائها أو انقطاعها، وتدلي خلال ذلك برأيها في المطالب التي يتقدم بها الطرفان، فتؤيد منها وترد الجائرة ثم تقدم الاقتراحات التي تعتقدها موافقة وعادلة". حيث يوجد في تاريخ العلاقات الدولية أمثلة تؤيد دخول دول ثالثة للقيام مبدئيا بتقديم مساعيها الحميدة وإذا بها تقوم في النهاية بدور الوساطة.

يمكن ملاحظة أن الفرق بين المساعي الحميدة والوساطة هو أن في الأولى تحاول الدولة التي تقدم مساعيها الحميدة اقناع الطرفين في الرجوع إلى المفاوضة بعد أن انقطعت لسبب من الأسباب. بينما نجد في حالة الوساطة أن هذه الدولة تشترك في حل الخلاف بصورة أكثر جدية وفعلية إلى أن تصل الأطراف المتنازعة إلى حل نهائي.

رابعا - التحقيق: وهو طريقة جديدة نصت عليها معاهدة لاهاي 1907 تهدف إلى تسوية المنازعات الدولية عن طريق التحقيق في صحة الوقائع التي تثير النزاع، فقد يحدث أن يكون أساس النزاع خلافا حول وقائع معينة، فإذا ما تم الفصل في صحتها أمكن بعد ذلك تسوية النزاع وديا. وفي مثل هذه الحالة يجدر بالدولتين المتنازعتين أن تحيلا موضوع النزاع على التحقيق لإيضاح حقيقة الوقائع المختلف عليها، حتى تكون المناقشة فيما بعد مستندة على أساس الوقائع الصحيحة الثابتة.

تجدر الإشارة هنا إلى أن تقرير لجنة التحقيق الدولية لا يلزم أيا من الطرفين، وأنه مجرد تدقيق في الحوادث والحقائق لا غير ، وعلى هذا الأساس فإنه ليس له أية صفة قضائية أو إجبارية، ويعني ذلك أن الدولة ذات العلاقة تستنير بهذه الدراسة العلمية والواقعية المتجردة من التحيز، وتستفيد منها في اتخاذ حكمها على الموضوع بأكمله.

خامسا - التوفيق: هو لجنة تتفق عليها الأطراف المتنازعة لتسوية النزاع القائم بينهما، حيث تقوم هذه اللجنة بالاتصال بالأطراف المتنازعة منفردة أو مجتمعة، كما تقوم باقتراح حلول للنزاع تعرضها على الأطراف، ويمكن لأطراف النزاع أن تقبل الحلول التي وضعتها لجنة التوفيق، أو تعدلها أو ترفضها، حيث تقوم هذه اللجان بتقريب وجهات النظر وتوازن بين المصالح. (مجامعية، 2016، ص 71)

وبمعنى آخر يقصد بالتوفيق حل النزاع عن طريق إحالته لهيئة محايدة تتولى تحديد الوقائع واقتراح التسوية الملائمة على أطراف النزاع، ويكون قرار هيئة التوفيق غير ملزم لأطراف النزاع، وهذا ما يميزه عن قرار هيئة التحكيم.إن مهام لجنة التوفيق تشبه مهام لجنة التحكيم أو القضاء، لكنها تختلف عنها من حيث صفة القرار الذي تتخذه، فقرار لجنة التوفيق ليست له أية صفة إلزامية، وللدول صاحبة الشأن أن تأخذ به أو ترفضه، بينما يكون قرار التحكيم وحكم القضاء ملزما يتعين على أطراف النزاع تنفيذه.

2 - المداخل القانونية

سادسا - القضاء: يمثل القضاء الدولي وسيلة لحسم النزاع بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي بواسطة حكم قانوني صادر عن هيئة دائمة تضم قضاة مستقلين جرى اختيارهم مسبقا.ويحال النزاع على المحكمة (محكمة العدل الدولي) فقط عندما تتفق الأطراف على عرضه على القضاء، ويكون موضوع النزاع متعلقا بـ:

- تفسير المعاهدات
- تفسير أي مسألة من مسائل القانون الدولي.
- أي مسألة تشكل خرقا للالتزام الدولي

سابعا - التحكيم: يمكن تعريف التحكيم الدولي بأنه وسيلة لحسم نزاع بين أشخاص القانون الدولي بواسطة حكم صادر من محكم أو مجموعة محكمين يختارون من قبل الدول المتنازعة، كما يعتبر التحكيم الدولي أسلوب دبلوماسي وقانوني في آن واحد.

كذلك يشير مصطلح التحكيم إلى اتفاقية حول إحالة قضية أو قضايا مختلف عليها للتحكيم، ويتطرق اتفاق التحكيم إلى موضوع الخلاف، وطريقة تكوين المحكمة، ومكان اجتماعها، وصلاحياتها، والإجراءات التي ستتبعها، وما شابه ذلك. (عبد الرزاق السامرائي، 2002، ص 321- 322)

ومن ثم يعتبر التحكيم إحدى وسائل تسوية المنازعات بين دولتين أو أكثر بواسطة اللجوء إلى قضاة يتم اختيارهم من طرف الدولتين، ويكون ملزما لهما في حال وجود معاهدة بينهما برجوع طرفي الخلاف إلى التحكيم، ويكون حل الخلاف على أساس المعاهدات والاتفاقات المبرمة بينهما، وفي حال عدم وجود اتفاق أو معاهدة بينهما يكون التحكيم غير ملزم مطلقا. (ياسين نجم، 2021، ص 137)

3 +المداخل الاقتصادية

العقوبات الاقتصادية هي عبارة عن استخدام القدرة الاقتصادية من جانب طرف دولي أو أطراف دولية بطريقة قسرية مقصودة بغية بلوغ بعض الأهداف السياسية، وأن جوهر إجراء فرض العقوبات هو إجبار الطرف المعاقب على التصرف بطريقة أكثر طواعية.

- **الحظر الاقتصادي:** وهو منع وصول الصادرات التجارية نحو دولة ما، وقد يكون هذا الحظر شاملا أو جزئيا محدودا، وتقوم الدول بتطبيق الحظر على الصادرات والواردات كإجراء انتقامي .أو عقابي على دولة قامت بتصرفات مخالفة للقانون الدولي الإنساني.
- **الحصار البحري :** يقصد به: منع دخول السفن وخروجها من موانئ وشواطئ دولة معينة بقصد حرمانها من الاتصال بالدول الأخرى عن طريق البحر ، كما أن الحصار البحري من الوسائل الفعالة في الضغط على الدول لإجبارها على الالتزام بقواعد القانون الدولي نظرا لأهمية التجارة البحرية على الصعيد الدولي.
- **المقاطعة الاقتصادية:** وهي عبارة عن تعليق التعاملات الاقتصادية والتجارية مع دولة ما لحملها على احترام القانون الدولي "، ويعرفها آخرون في إطارها الضيق على أنها رفض شراء السلع التي تنتجها دولة أجنبية معينة"، وهي على نوعين" المقاطعة الفردية حيث تقوم دولة واحدة بمقاطعة دولة أخرى كرد فعل انتقامي، أما المقاطعة الجماعية تكون من خلال مجموعة من الدول أو منظمة عالمية أو إقليمية أو من قبل هيئات غير حكومية .
- **نظام القوائم السوداء:** يقصد بها مقاطعة التعامل مع أشخاص أو شركات أو مؤسسات تابعة لدولة ثبت تورطهم في التعامل مع العدو، والقوائم السوداء تعد ركنا هاما من أركان الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي أقرتها الأمم المتحدة، واعتبرت أن استئصال الإرهاب أمرا حيويا وضروريا للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

- الحظر المالي: ويقصد بهذه الأداة تجميد الأرصدة : من خلال تجميد الممتلكات، والموجودات لدولة أجنبية أو تأميمها في الدولة التي تلجأ لفرض هذا النوع من العقوبات الاقتصادية، وقد تكون الأرصدة التي تم تجميدها أو تأميمها مملوكة لحكومة دولة ما أو لأحد رعايا هذه الدولة، وتوقيف المساعدات المالية من خلال تخفيفها أو تعليقها أو وقفها على الدولة.المفروض عليها العقوبة .

المحور الرابع: تطور النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة[44]

تعرف النزاعات الدولية مجموعة من التحولات ارتبطت بتغير طبيعة النظام الدولي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وزوال ضوابط إدارة النزاعات المرتبطة ببنية النظام الثنائي القطبية، ويمكن رصد أهم هذه التحولات فيما يلي:

1- بروز دور العامل الاقتصادي خاصة في ظل اشتداد التنافس الاقتصادي بين الدول على استقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات وغزو أكبر قدر من الأسواق؛ حيث غدت العديد من النزاعات أسبابها الحقيقية اقتصادية كالحرب على العراق وأفغانستان التي كان النفط السبب الأساسي فيها، وقد برز دور العامل الاقتصادي كذلك في إدارة النزاعات الدولية من خلال الإغراءات المادية، وفرض العقوبات الاقتصادية التي أثبتت نجاعتها في العديد من النزاعات وأصبحت تشكل رادعا لها.

حيث يرى العديد من الكتاب وعلى رأسهم بول كينيدي بأنه بعد نهاية الحرب الباردة إستبدلت النزاعات العسكرية ومعها السباق على التسلح بالتهديدات الاقتصادية ومختلف أشكال الحرب التجارية .وتبعا لذلك تلجأ اللغة المستخدمة اليوم لوصف ما يجري على صعيد حركة التجارة و الإستثمارات العالمية أكثر فأكثر إلى المفردات العسكرية. وبالفعل يدور الحديث حول عبارات" الصناعات المحاصرة "و "الأسواق المخطوفة " و" السياسات التجارية العدوانية" .

كما أن عددا كبيرا من الدول القوية لم تعد تريد القتال أو الغزو، لأنها أصبحت تعمل على تحقيق أهدافها بوسائل إقتصادية وثقافية أخرى .

2- تزايد النزاعات ذات الطابع الاثني (العرقي) واستهدافها للعنصر البشري، والتي أفرزت مفهوما جديدا في العلاقات الدولية هو مفهوم الأمن الإنساني، الذي يقضي بالتدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول حتى ولو كان النزاع داخليا بحجة أن هذا الأخير يشكل خطرا وتهديدا للسلم على المستوى الدولي.

3- بروز أسباب جديدة للمواجهة والنزاع بين الدول كنقص المياه و التلوث، قضايا اللاجئين، المهاجرين، الأقليات ..... ، وهذا بسبب تشابك وتعقد العلاقات الدولية .

4- بروز النزاعات اللامتماثلة، كشكل جديد من أشكال النزاعات الدولية، وهي في الغالب تستمد لا تماثلها من عنصرين أساسيين:

الأطراف: كتلك التي يكون أحد أطرافها لاعبون غير الدول، مثل :التنظيمات الإرهابية التي تملك قوة إلحاق الضرر بالدول.

الأهداف والوسائل: حيث يكون هدف أحد الأطراف هو التوسع أو تحقيق مركز نفوذ إقليمي، بينما هدف الطرف الآخر هو إبراز الذات والتعبير عن أهدافه ومبادئه الإيديولوجية والإنتصار لأفكاره

ومعتقداته، مثل الحالة التي تكون فيها الدولة في مواجهة تنظيمات مسلحة مؤدلجة .كما أن هذا الشكل من النزاعات غالباً ما يُدار بوسائل متباينة، حيث يعتمد طرف ما على وسائل رسمية كقوات الجيش والمعدات العسكرية...الخ، في حين يلجأ الطرف الآخر إلى وسائل مختلفة في مواجهة خصمه ترتبط أساسا بطابعه السري وغير المشروع.

5- تراجع دور الإيديولوجيا كمحدد رئيس ي للصراع بين الدول مع بروز دور العامل الحضاري، فبعد انتهاء الصراع الإيديولوجي الذي كان سائدا أثناء الحرب الباردة والذي كان بمثابة وظيفة لتبرير سلوك السيطرة والهيمنة، كان لزاما على الطرف المنتصر وهو المعسكر الغربي إيجاد وظيفة أخرى لتبرير هذا السلوك والتي وجدت في الصراع الحضاري، وهي مرتبطة بفكرة العدو التي تقوم عليها السياسة الخارجية الأمريكية، وبالتالي تحولت النزاعات من نزاعات إيديولوجية إلى نزاعات حضارية.

6- التحول في طبيعة النزاع من النزاع بين الدول إلى النزاع داخل الدول والنزاع من أجل الدول، حيث تشير الإحصاءات إلى أنه من بين 61صراعا شهدها عقد التسعينيات من القرن العشرين، كان 58منها صراعا داخليا أي نسبة 95 % ، و 90 % تقريبا من ضحايا تلك الصراعات مدنيين وليسوا عسكريين ومعظمهم من النساء والأطفال (استنادا إلى معطيات التقرير الدولي للتسلح لعام2002.) فالصراعات إذن أصبحت بين الجماعات وليست بين الدول، والضحايا فيها من المدنيين ومصادر التهديد الأساسية للدول لم تعد مصادر خارجية فحسب، بل أصبحت من داخل حدود الدولة القومية ذاتها ومثال النزاعات المسلحة في افريقيا من الصومال وروندا إلى ليبيريا دليل واضح على ذلك، ويتسم هذا النمط من الصراعات الداخلية بشدة التعقيد والتشابك وإرتباطها بخلفيات عميقة، بالإضافة إلى الإستخدام المتزايد للعنف والإنتهاك الشديد لحقوق الإنسان.

7- زوال ضوابط النزاعات أثناء الحرب الباردة والتي كانت تتم إدارتها من قبل قوتين هما :الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في إطار ما كان يسمى بالحروب المحدودة. أما اليوم اختلف الأمر فقد تعددت الأطراف بتعدد الفواعل الدولية من دول ومنظمات حكومية وغير حكومية ومؤسسات مالية، وبروز دورها في إدارة النزاعات الدولية.

8- تحول النزاعات من نزاعات صفرية إلى نزاعات غير صفرية ؛أي التحول من النموذج الصراعي إلى النموذج التنافسي، بينما كانت الأداة العسكرية بمعناها الشامل(القواعد، الأحلاف، الاتفاقيات الأمنية سباق التسلح، الحروب المضادة، حروب العصابات)هي أداة إدارة العلاقات الدولية في المرحلة الصراعية، أصبحت الأداة الاقتصادية (القروض، المساعدات، التبادل التجاري،...) هي أداة إدارة العلاقات الدولية في المرحلة التنافسية.

9- بروز الثورة المعلوماتية والتكنولوجية أثر على عملية إدارة النزاعات، فبفعل هذه الثورة تداخلت المصالح الدولية وأصبحت أكثر تفاعلا بحيث تنعكس آثار أي نزاع محلي أو إقليمي أو دولي على الأمن بأبعاده المختلفة وبصورة أكثر عمقا ووضوحا من السابق، كما سهلت الثورة التكنولوجية على الأطراف الدولية مهمة الاتصال بمختلف الأطراف المتنازعة في عملية إدارة النزاع ومعرفة حيثياته ومعطياته

،وكيفية التعامل معه، مثل وساطة الجزائر في النزاع الإثيوبي الأرتيري فبالرغم من بعد المسافة إلا أن الجزائر بفضل تطور الاتصالات تمكنت من حل هذا النزاع.

انتهى

المحور الأول: مفهوم النزاعات الدولية

1 -تعريف النزاع الدولي

2 -طبيعة النزاع الدولي

3-مراحل النزاع الدولي

المحور الثاني: تصنيف النزاعات الدولية

المحور الثالث: نظريات تحليل النزاعات الدولية

1-نظريات تفسير النزاعات الدولية

أ-النظريات الجزئية

ب-النظريات الوسطية

ج-النظريات الكلية

2-نظريات إدارة النزاعات الدولية

أ-نظرية المباريات

ب-نظرية الردع

ج-نظرية التصعيد

د- نظرية الأمن الجماعي

3-مداخل حلّ النزاعات الدولية

أ-المداخل الدبلوماسية

ب-المداخل القانونية

ج-المداخل الاقتصادية

المحور الرابع: تطور النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة

1-خصوصية النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة

2-تأثير مرحلة بعد الحرب الباردة على نظريات تحليل النزاعات الدولية

المحور الخامس: نماذج من النزاعات الدولية